

«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، وقد أُسست بموجب «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA) الصادر عام 1998، والذي يرصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على المعايير الدولية في رصد الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتُقدّم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) كيان مستقل ومنفصل ومتميز عن وزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2018 تكميلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عام كاملٍ لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2018 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير (كانون الثاني) عام إلى شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2017، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [هنا](#) أو الاتصال مباشرةً بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على الرقم 202-523-3240.

### المملكة العربية السعودية

النتائج الرئيسية: في عام 2017، واصلت الحكومة السعودية تنفيذها أعمال الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، ضمن «رؤية السعودية 2030»، وكثير من هذه الأعمال من شأنه أن يُحسن من أوضاع الحريات الدينية وحقوق الإنسان في المملكة. لكن أوضاع الحريات الدينية لم تشهد تحسناً في هذا العام، على الرغم من تخفيف شدة بعض القيود الاجتماعية. فلا تزال الحكومة تحظر ممارسة غير المسلمين لشعائهم علناً، إلى جانب استمرارها في ملاحقة بعض الناس بتهمة المعارضة وازدراء الدين والردة. وعلى حين لم يتطرق قانون مكافحة الإرهاب الجديد في السعودية إلى مسألة غموض مصطلح الإرهاب فيه، لا يزال المخالفون الذين لم يرتكبوا عنفاً، ممن يُدانون بتهمة «نشر الإلحاد»، يقضون أحكاماً بالسجن لمدد طويلة. وعلى الرغم من أن الحكومة قد ردت ردّاً شديداً على الهجمات التي طالت مواقع الشيعة في الماضي، لا تزال الطاقة الشيعية تعاني من التمييز المستمر بحق أبنائها؛ بل وكانت هدفاً خاصاً لإحدى العمليات الأمنية في شهر مايو (أيار) 2017، في مدينة «العوامية». كما أن الحكومة السعودية، وبعد ما يزيد عن 15 عاماً من التقدم البطيء، لم تستكمل أعمالها في إصلاح الكتب المدرسية التي تُروّج للتعصب والعنف؛ بل إن بعضاً من أبشع المحتويات لا يزال يُدرّس في تلك الكتب في أثناء العام الدراسي الجاري. كذلك، لا تزال حرية المرأة الدينية تتأثر سلباً بنظام ولاية الأمر الذي لا يزال نافذاً، على الرغم من بعض الإجراءات المُبشّرة التي تُتخذ كبحه. وما يُبشّر بالخير، مع ذلك، ما أدلى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان وغيره من كبار المسؤولين ببيانات شديدة اللهجة ضد التطرف الدامي.

وبناءً على ما وقع بحق الحريات الدينية من انتهاكات بالغة الخطورة، فإن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) تجد أن المملكة العربية السعودية تستحق، في عام 2018، أن تُصنّف كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، وفق «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA). فعلى الرغم من أن وزارة الخارجية الأمريكية تُصنّف المملكة العربية السعودية، منذ عام 2004، كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، وكذا جاء تصنيفها مؤخراً في شهر

ديسمبر (كانون الأول) 2017، إلا أنه ثمة إعفاء لها غير محدد في مدته لا يزال قيد النفاذ منذ عام 2006. وهو الإعفاء الذي يُجِلُّ الإدارة الأمريكية من اتخاذ أي إجراء واجبٍ تشريعيًا، بخلاف ما قد اتُّخذ، بناءً على هذا التصنيف.

### التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- تصنيف المملكة العربية السعودية كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، بموجب «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA)، مع رفع الإعفاء المتقدم الذكر.
- إشراك الحكومة السعودية إشراكًا تامًا في اتخاذ إجراءات ملموسة نحو استكمال أعمال الإصلاح التي تُشَدُّ عليها في المناقشات الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية، في شهر يوليو (تموز) 2006، بما فيها حذف المحتوى المتعصب التحريضي من الكتب المدرسية التي تصدرها هذه الحكومة.
- النظر في بدء حوار إستراتيجي ثنائي بين الولايات المتحدة والسعودية يشمل، ضمن موضوعاته، مسألة الحريات الدينية وحقوق الإنسان.
- حث الحكومة السعودية على اتخاذ المزيد من الإجراءات نحو إبطال نظام ولاية الأمر، والكشف عن النتائج التي أُحرزت منذ صدر المرسوم الملكي بشأن تمكين المرأة من تلقي الخدمات، ومعاينة الجهات التي لا تزال تشتترط موافقة ولي الأمر للحصول على الخدمات التي يشملها ذلك المرسوم.
- ممارسة المستويات العليا للضغط من أجل إطلاق سراح «رانف بدوي»، ومحاميه «وليد أبو الخير»، وغيرهما من سجناء الرأي، مع الضغط على الحكومة السعودية لإنهاء محاكمة المتهمين بالشعوذة وازدراء الدين والردة.
- الضغط على الحكومة السعودية لتشجب علانيةً استمرار استخدام الإصدارات القديمة من الكتب المدرسية السعودية وغيرها من المواد التي تُروِّج للكراهية والتعصب، وألا تدخر جهدًا في سبيل استعادة تلك المواد السابق تداولها، والتي يُروِّج محتواها للتعصب.
- الضغط على الحكومة السعودية لمواصلة دمج المواطنين الشيعة في الحكومة والقضاء والخدمة العامة وقطاع الأمن، وتحديد أولويات الحوكمة الشاملة في المبادرات الجارية في السعودية؛ وهي المبادرات التي تحظى بدعم «مكتب تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل»، التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، في المملكة العربية السعودية.
- الضغط على الحكومة السعودية لسن قانون لمكافحة التمييز، مع إنفاذه إنفاذًا تامًا لضمان المساواة في الحقوق لجميع المواطنين السعوديين وكذا المقيمين المغتربين.
- الضغط على الحكومة السعودية لاستبعاد تهمة نشر الإلحاد وازدراء الدين من قانون مكافحة الإرهاب الجديد، وإنهاء الاحتجاز التي تُنفَّذُ بموجبه في حق أولئك الذين لم يرتكبوا عنفًا ممن يمارسون حرياتهم الدينية والحقوقية.

- العمل مع الحكومة السعودية على تقنين حق غير المسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية، والسماح لرجال الدين الأجانب بدخول البلاد دون خوف حاملين موادهم الدينية لاستخدامها في شعائرهم.
- استخدام أدوات محددة الأهداف ضد مسؤولين معينين وهيئات بعينها ممن ثبتت مشاركتهم في انتهاك حقوق الإنسان أو ممن ثبتت مسؤوليتهم عن وقوع تلك الانتهاكات، أو ممن يشتركون في تحمل تلك المسؤولية، بما فيها على وجه الخصوص الانتهاكات الصارخة للحريات الدينية. وتتضمن هذه الأدوات الإدراج في «قائمة المواطنين المحددة أسماؤهم بصفة خاصة»، والصادرة عن «مكتب مراقبة الأصول الأجنبية» التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، مع رفض منحهم تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة، بمقتضى المادة رقم (a) (604)، من «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA)، و«قانون ماغنيتسكي الشامل للمساءلة فيما يتصل بحقوق الإنسان»، بالإضافة إلى تجميد الأصول المالية بموجب القانون المذكور نفسه.

وينبغي للكونغرس الأمريكي:

- التصديق على القانون [H.R.4549](#)؛ وهو «قانون إصلاح التعليم وتعزيز شفافيته في السعودية»، والذي يُلزم وزير الخارجية الأمريكي بتقديم تقارير سنوية عن أوضاع التعصب الديني في المواد التعليمية السعودية.

#### معلومات مرجعية

<p>المملكة العربية السعودية  الاسم الرسمي كاملاً: المملكة العربية السعودية  نظام الحكم: ملكية مطلقة  عدد السكان: 28571770  الديانات / المذاهب التي تعترف بها الحكومة: الإسلام  الديموغرافية الدينية: *  مسلمون (وفق البيانات الرسمية: 85%-90% سنّة، و10%-15% شيعة).  ديانات أخرى (ويشمل ذلك ما يزيد عن ثمانية ملايين من العمال المغتربين، ومنهم ما لا يقل عن مليوني عامل ممن يدينون بغير الإسلام، ومنهم: الأرثوذكس الشرقيون، والبروتستانتيون، والروم الكاثوليك، واليهود، والهندوس، والبوذيون، والسيخ، وأتباع الديانات الشعبية، إلى جانب غير المنتسبين إلى أي دين).  * كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وكذا وزارة الخارجية الأمريكية.</p>
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

المملكة العربية السعودية دولة إسلامية رسمياً، ويحكمها «النظام الأساسي للحكم» الصادر بالمرسوم الملكي عام 1992. وعماد دستور البلاد، بمقتضى هذا النظام، القرآن والسنة. كما أن النظام القضائي تحكمه الشريعة وفق تفسيراتها لدى القضاة الذين تمرسوا على المذهب الحنبلي، وهو أحد مذاهب أهل السنة والجماعة. أما «مجلس الشورى»؛ وهو هيئة استشارية تشريعية، فيُعَيِّن الملك أعضائه، وله أن يحله وأن يعيد عقده وفق مشيئته. وقد تربع العاهل الراهن، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، على عرش المملكة في عام 2015. ولم يمضِ عامان حتى سَمَّى ابنه محمد بن سلمان آل سعود ولياً للعهد، في عام 2017.

وتضع الحكومة القيودَ على معظم صور التعبير الديني العام التي لا تتفق والإسلام لدى أهل السنة والجماعة وفق التفسير الذي تعتمده هذه الحكومة. ويضع المسؤولون السعوديون هذه القيود على تفسيرهم للأحاديث النبوية، وهو ما يرونه موقفًا متوقعًا من البلد الذي يستضيف حرمي الإسلام الشريفيين: مكة والمدينة. لكن المقيمين المغتربين يُشكّلون، وفق تقدير الأمم المتحدة، نسبة تبلغ 37 بالمائة من إجمالي عدد سكان المملكة. وعلى الرغم من أن عدد هؤلاء غير معروف على وجه الدقة، إلا أن ما لا يقل عن مليونين منهم غير مسلمين، بمن فيهم المسيحيون والهندوس والبوذيون وأتباع الديانات الشعبية، بالإضافة إلى غير المنتسبين إلى أي دين. كما أن عددًا متزايدًا، وإن لم يكن معروفًا على وجه الدقة، من مواطني السعودية يُعرفون أنفسهم بوصفهم ملحدين أو مسيحيين، وإن كانوا يتحاشون إعلان ذلك نظرًا لما يترتب على تركهم الإسلام من العواقب القانونية والاجتماعية. ومن ثمّ، فإن السياسات، التي تُقيّد حرية التعبير الديني، تُعدّ انتهاكًا بحق الشيعة، الذين يمثلون قطاعًا كبيرًا من مواطنيها، بل وبحق أتباع الطوائف الدينية التي لا تعترف بها الحكومة.

ولا تزال الحكومة، منذ أبريل (نيسان) 2016، قائمة على تنفيذ «رؤية السعودية 2030» و«برنامج التحول الوطني 2020»؛ وهما من الخطط الاقتصادية الطامحة التي تهدف إلى الحد من اعتماد البلاد على عائدات النفط. وعلى عاتق وزارة الشؤون الإسلامية تقع مسؤولية التحقق من توافق «رؤية السعودية 2030» مع الشريعة الإسلامية. واتساقًا مع هذه الخطط الكبرى، أعلنت الحكومة عن اتخاذها تدابير إصلاحية بعينها فيما يتعلق بقضايا الضرائب وحقوق المرأة والترفيه العام والأعراف الاجتماعية. ولعل أبرزها ما أعلنه الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، في سبتمبر (أيلول)، من أن الحكومة ستبدأ في منح السعوديات تراخيص قيادة السيارات في يونيو (حزيران) 2018؛ إلى جانب إعلان الحكومة في ديسمبر (كانون الأول) عن بدء منح التراخيص لفتح دور السينما في غضون 90 يومًا من تاريخه. ومع أن هذه الخطط الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأول، إلا أنها من شأنها حال إتمام تنفيذها أن تؤدي إلى إتاحة مساحة أوسع للحريات المدنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الدينية في المملكة. غير أن المدة المشمولة بالتقرير قد انقضت، وكثير من نشطاء حقوق الإنسان، ممن نادوا بضرورة إجراء أعمال الإصلاح هذه في السابق، لا يزالون خلف القضبان جراء دعواتهم تلك.

## أوضاع الحريات الدينية في عام 2017

**القيود المفروضة على الشيعة والهجمات عليهم:** لا يزال الشيعة، منذ سنين طويلة، يعانون من التمييز ضدهم في التعليم والتوظيف والقضاء، ولا تزال العقبة ذاتها تحول بينهم وبين ارتقاء المناصب في الحكومة والجيش. كما أن بناء المساجد للشيعة وإذاعة الأذان على طريقتهم الخاصة وإنشاء المقابر لهم، كل ذلك تحظره الحكومة السعودية خارج المناطق التي تقطنها غالبية من الشيعة في المنطقة الشرقية. ولا يزالون كذلك يتعرضون للتوقيف والسجن لعقدتهم التجمعات الدينية في منازلهم الخاصة دون إذن سابق، ولاحتفالهم بأعيادهم الدينية في المناطق غير ذات الغالبية الشيعية، ولتلاوتهم نصوصهم الدينية في «الحسينيات». وتدعي الحكومة السعودية أن هذه القيود جميعها تتعلق بقضايا الأمن القومي والصلوات المزعومة بين أبناء هذه الطائفة الشيعية بإيران ودعمهم إياها. على الجانب الآخر، يؤكد ممثلو الطائفة أن قلة قليلة من أبنائها هم من يُبدون تعاطفًا مع إيران.

وقد تواصلت الاحتجاجات في المنطقة الشرقية، بعد ما بلغت ذروتها في عام 2011، ويغلب عليها في العادة المطالب بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإتاحة المزيد من الفرص السياسية والاقتصادية وإجراء أعمال الإصلاح فيما يتعلق بالتعليم والحريات الدينية. ومع أن هذه الاحتجاجات معظمها كانت سلمية في بدايتها، إلا أن بعضًا منها قد تحول إلى أعمال عنف طالبت

آثارها المنشآت وقوى الأمن. وكانت مدينة «العوامية»، في محافظة القطيف، مركزاً لتلك الاحتجاجات الداخلية التي أسفرت عن وقوع هجمات متفرقة استهدفت الشرطة والمسؤولين الحكوميين.

وقد أعلنت الحكومة السعودية، في عام 2016، عن خطط لإعادة تطوير قطاع كبير من المدينة، لتحويلها إلى منطقة تجارية، وهي الخطط التي رأى فيها كثير من المقيمين محولةً لإزاحة سكان المدينة ممن ينتمون في الغالب إلى الطائفة الشيعية. وفي أبريل (نيسان) 2017، أصدر ثلاثة من الخبراء التابعين للأمم المتحدة بياناً طالبوا فيه الحكومة السعودية بوقف خططها التي تهدف إلى هدم البلدة القديمة في «العوامية»، مؤكدين على الأهمية الثقافية لمساجدها وحسينياتها العتيقة. لكن قوى الأمن بدأت، في الشهر التالي على ذلك، بهدم المنطقة، وهو ما أدى إلى تشريد الآلاف من السكان الذين قدمت لهم الحكومة تعويضات مالية. كذلك، أفادت القوات السعودية بأن القوى المكلفة بإجراء أعمال الهدم قد تعرضت لإطلاق النار من جانب رجال مسلحين من شعبة البلدة كانوا قد دخلوا إلى البنايات التي كانت قد أُخليت. ومن ثم، ردت قوى الأمن خلال الأشهر التالية بالانتشار في جميع أرجاء «العوامية»، واستخدمت المدفعية الثقيلة، وفق ما أفادت التقارير، وهو ما دفع حوالي 20 ألفاً من سكان المدينة إلى النزوح، إلى جانب ما أسفر عنه ذلك من مقتل العشرات من الشرطة والمدنيين، على حد سواء. وأفادت منظمات حقوق الإنسان بأن قوات الأمن أغلقت البلدة في شهر يوليو (تموز)، ومنعت السكان من مغادرتها، وكذا منعتهم من الحصول على المساعدات الإنسانية، واستخدمت القوة الغاشمة ضد المدنيين، ومنهم الأطفال، دونما تمييز. وفي أغسطس (آب)، أعلنت وزارة الداخلية أن ما نسبته 95% من مساحة البلدة القديمة قد صار في قبضة الدولة. وبنهاية المدة المشمولة بالتقرير، كان معظم السكان - ممن كانوا يرغبون في العودة إلى ديارهم - قد عادوا بالفعل، وإن كانت قوى الجيش لا تزال تنتشر في معظم أرجاء المدينة؛ وفق ما ورد في التقارير.

**القيود المفروضة على غير المسلمين:** على الرغم من أن الحكومة السعودية تحظر على غير المسلمين ممارسة شعائرهم علانية، إلا أنها قد أعلنت مراراً أن لغير المسلمين، ممن لم يتحولوا عن الإسلام في الأصل، الحق في ممارسة شعائرهم في خصوصية، دون أن يتعرضوا لأي مضايقات من جانبها. لكن السماح بحرية ممارسة تلك الشعائر في خصوصية لم يُنظم بعد بسياسة قانونية محددة، كما أن مسألة التقنين هذه لم تلقَ كثيراً من الاهتمام لدى المسؤولين الحكوميين.

يُضاف على ذلك أن أعضاء «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، القائمة على إنفاذ القواعد التي تعتمدها الحكومة فيما يتعلق بالأخلاق العامة، كانوا يقتحمون التجمعات الدينية الخاصة لغير المسلمين، التي يعقدها العمال المغتربون، مع اعتقال المشاركين فيها أو ترحيلهم، وبخاصة إذا كانت هذه التجمعات صاحبة، أو ذات أعداد كبيرة من المشاركين، أو كان فيها رموز ظاهرة للعيان خارج البنايات التي تُعقد فيها. إلا أن الصلاحيات الممنوحة لـ «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» قد حُجّمت إلى حد كبير، في عام 2016، بموجب مرسوم ملكي، وهو ما قلّت معه عدد الشكاوى الواردة بخصوص المضايقات والافتحاحات، بحسب ما أفاد به المسلمون وغيرهم. وفي تطور إيجابي، أجرى البطريرك اللبناني الماروني بشارة الراعي زيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية في نوفمبر (تشرين الثاني) 2017، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ عام 1975.

لكن غير المسلمين، الذين يسعون إلى ممارسة شعائرهم الدينية في خصوصية، يعملون في ظل أجواء من الخوف، وبخاصة خارج التجمعات السكنية التي تقطنها غالبية من العمال الأجانب. ومن ثم، فإن الطوائف الدينية غير المسلمة من المغتربين يحدون من عدد الشعائر والأعمال الدينية التي يمارسونها، وكذا يقللون من عدد المشاركين فيها، تجنباً لإثارة الانتباه غير المبرر له من جانب جيرانهم أو من جانب السلطات. كما أن السعوديين، ممن تحولوا عن الإسلام، لا يزالون يودون الشعائر الدينية سرّاً خشية انكشاف أمرهم وما يتلوّه من عواقب، إلى جانب تواصلهم مع بعضهم البعض عبر قنوات التواصل

الإلكترونية الخاصة. وفي هذا الشأن، تفيد التقارير الواردة من السعوديين الذين تحولوا إلى المسيحية، على وجه الخصوص، بتعرضهم للمساءلة والاحتجاز في حال حامت شكوك أهلهم أو جيرانهم بشأن ماهية دينهم.

**تهم الشعوذة وازدراء الدين والردة:** تواصل الحكومة السعودية استخدام تهم ازدراء الدين والردة الجنائية لقمع معارضيها وتكريم أفواههم. في ديسمبر (كانون الأول) 2017، أكد «مركز الحرب الفكرية»؛ وهو مشروع تابع لوزارة الدفاع، أطلقه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لمكافحة الفكر المتطرف، أن هناك تفسيرات دينية متباينة بشأن عقوبة الردة. لكن الحكومة السعودية ردت **بالتوكيد** على أن المملكة ستواصل تجريم الردة، وأعلنت أن إسقاط عقوبة الردة يتعارض مع «النظام الأساسي للحكم» في البلاد.

ومن بين أبرز سجناء الرأي في المملكة، المُدَوَّن السعودي «رائف بدوي»؛ وهو واحد ممن سلَّط عليهم الضوء في مشروع «سجناء الرأي الديني» الصادر عن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، وذلك بعد ما حُوِّك عام 2014 بتهمة الإساءة إلى الإسلام. وقد قضى الحكم بسجنه لمدة 10 سنوات، وجلده ألف جلدة، وتغريمه مبلغًا قدره مليون ريال سعودي (ما يعادل 266 ألف دولار أمريكي)؛ وهو الحكم الذي أيدته إحدى المحاكم عام 2015. وكان «بدوي» قد أسس موقعًا إلكترونيًا ليكون منتدى للتعبير عن مختلف الآراء بحرية، وكان يشرف على تحريره. وقد قضى منطوق الحكم المذكور بجلده 50 جلدة كل أسبوع لمدة 20 أسبوعًا. وقد أدانت جماعات حقوقية ومنظمات حكومية كثيرة، بما فيها «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، تنفيذ الخمسين جلدة الأولى بحق «بدوي» في يناير (كانون الثاني) عام 2015. ولم تُنفَّذ بحق «بدوي» أي دفعات أخرى من الجلد، وذلك بسبب شدة الاستنكار الدولي وكذا ما رآه الطبيب المعالج له من أنه لا يستطيع جسديًا أن يتحمل مزيدًا من الجلد. وفي مارس (آذار) 2017، أعلنت عائلة «بدوي» أن المحكمة السعودية أيدت الحكم الصادر بحقه وكررت مطالبته بسداد الغرامة.

كما لا يزال الشاعر والفنان الفلسطيني «أشرف فياض» خلف القضبان، بمقتضى الحكم الصادر بحقه في نوفمبر (تشرين الثاني) 2015، والقاضي بإعدامه بتهمة الردة؛ وذلك بزعم تشكيكه في الدين ونشره الفكر الملحد في شعره. وفي فبراير (شباط) 2016، ألغت محكمة الاستئناف حكم الإعدام، وأصدرت بدلًا منه حكمًا بالسجن لمدة ثمان سنوات بالإضافة إلى 800 جلدة تُنفَّذ على 16 مرة؛ بل وعلى «فياض» أيضًا أن يُنكر شعره في وسائل الإعلام السعودية، وفق ما أفاد به محاميه.

وفي أبريل (نيسان) 2017، قضت إحدى المحاكم السعودية بإعدام «أحمد الشمري» بتهمة الردة بعد القبض عليه في عام 2014 لاتهامه بالإلحاد وازدراء جِراء نشره على وسائل الإعلام الاجتماعية محتويًا يُزعم أنه يسئ إلى الإسلام والنبى محمد. وبنهاية المدة المشمولة بالتقرير، كان «الشمري» قد تقدم بطعنين في الحكم المذكور، ولكنهما رُفِضا، ليبقى بعد ذلك كما كان خلف القضبان.

كما استمرت، في أثناء المدة المشمولة بالتقرير، المداهمات والاعتقالات بتهمتي السحر والشعوذة؛ وكل منهما جريمة يُعاقب عليها بالإعدام. ومعظم الذين أُلقي القبض عليهم في تلك الأحوال من العمال المغتربين من إفريقيا أو جنوب شرق آسيا، ويُتهمون باستعمال السحر ضد أرباب أعمالهم، أو بما هو أشد من ذلك؛ وهو: إيقاع الفوضى بين أبناء المجتمع السعودي بتفريقهم بين الأسر والعوائل، أو بتشويه نصوص الدين. ولـ «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» وحدات خاصة تنتشر في جميع أنحاء البلاد لمكافحة السحر والشعوذة. كما نشرت «الهيئة»، في شهر ديسمبر (كانون الأول) 2017، فعاليةً تدريبية

خاصة بالتعاون مع الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام لتوجيه أعضاء «الهيئة» العاملين في مكة فيما يتعلق بكيفية التعرف على كتب السحر ومواده.

**الاحتجاز التعسفي للمعارضين وشيوخ الدين:** في سبتمبر (أيلول)، احتجزت الحكومة السعودية ما يزيد عن 20 من مشاهير الكُتّاب والصحفيين والأكاديميين وشيوخ الدين. وأصدرت «وكالة الأنباء السعودية» الرسمية بيانًا أكدت فيه أن المحتجزين كانوا يؤدون أعمالاً استخباراتية لصالح أطراف أجنبية من أجل إثارة الفتنة وتكدير صفو الوحدة الوطنية. وبنهاية المدة المشمولة بالتقرير، كان معظم هؤلاء، إن لم يكونوا جميعًا، لا يزالون رهن الاحتجاز دون توجيه أي تهمة إليهم، حيث وُضع معظمهم - حسب ما أفادت به التقارير - بمعزل عن العالم دون توفير الرعاية الطبية المناسبة. ومن بين هؤلاء المحتجزين دون اتهام، رجلا الدين واسعا النفوذ «سلمان العودة» و«عبد الله المالكي» اللذان نادا بضرورة إصلاح الأوضاع الحقوقية عن طريق الإصلاح الديني، وانتقدا الحكومة السعودية علنًا بوصفها حكومة دينية استبدادية.

وفي يناير (كانون الثاني) 2018، أي بعد انتهاء المدة المشمولة بالتقرير، أصدرت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة، ومنهم المقرر الخاص لشؤون حرية الدين والعقيدة، **بيانًا مشتركًا**، أشاروا فيه إلى وجود نمط من الاعتقال التعسفي في المملكة العربية السعودية كانت بدايته مع الاعتقالات التي أُجريت في سبتمبر (أيلول) 2017. وحث البيان المملكة العربية السعودية على إطلاق سراح جميع المحتجزين بسبب «ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع وإنشاء الجمعيات وحرية العقيدة».

**قانون مكافحة الإرهاب ما بين علمي 2014 و2017:** جرمَ قانون مكافحة الإرهاب الصادر في السعودية عام 2014؛ والمعروف باسم نظام «جرائم الإرهاب وتمويله»، وكذا سلسلة من القرارات الملكية التالية عليه، جميع صور المعارضة السلمية بوصفها إرهابًا. والإدانة، بموجب هذا القانون، من شأنها أن تؤدي إلى السجن لمدة تتراوح ما بين 3 سنوات إلى 20 سنة. كما يشمل الإرهاب، وفق وثيقة قانونية أعدتها وزارة الداخلية، كذلك «الدعوة للفكر الملحد على أي نحو كان، أو التشكيك في أصول الإسلام التي تقوم على أساسها هذه البلاد». وتفصل في القضايا المتعلقة بالإرهاب «المحكمة الجزائية المتخصصة»؛ وهي هيئة غير دينية أنشئت في عام 2008، وهي المحكمة التي تؤكد بعض الجماعات الحقوقية أنها تُستعمل في الغالب كأداة سياسية ضد المعارضين.

وفي يوليو (تموز) 2014، كان «وليد أبو الخير»، محامي المُدوّن «رائف بدوي»، أول مدافع عن حقوق الإنسان يُحكم عليه بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب، حيث حُكم عليه بالسجن 15 عامًا بتهم زائفة مختلفة تتعلق بدفاعه هذا. وفي مارس (آذار) 2016، حُكم على الصحفي «علاء برنجي» بالسجن خمسة أعوام، بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب، لـ «إهانة أولي الأمر» و«السخرية من شخصيات دينية إسلامية»؛ وهي التهم التي استندت في جزء كبير منها على تغريدات نشرها دعمًا لحقوق المرأة وسجناء الرأي. وقد انتهت المدة المشمولة بالتقرير، وكلاهما لا يزال خلف القضبان.

وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2017، وضعت الحكومة السعودية قيد التنفيذ نسخة جديدة من نظام «جرائم الإرهاب وتمويله». وقد استجابت هذه النسخة لبعض الانتقادات الحقوقية التي طالت النسخة الأصلية؛ إذ أشارت إلى استعمال العنف بوصفه وجهًا من أوجه الإرهاب المحتملة، وإن أقيمت على تعريفها الفضفاض للغاية لـ «الإرهاب»، الذي يتضمن «عرقلة إنفاذ النظام الأساسي (الذي يُسمّى القرآن والسنة دستورًا للبلاد)، و«قلقلة النظام العام»، وتصوير الملك وولي عهده «على أي صورة تقدر في دينه أو عدله».

ولم يمضِ وقت طويل على إصدار القانون بصيغته الجديدة حتى كانت الممرضة والناشطة الإلكترونية «نعيمة المطرود» أول امرأة يُحكَم عليها بالمشاركة في الاحتجاجات وتوثيقها في المنطقة الشرقية. وقد حُكِمَت أمام «المحكمة الجزائية المتخصصة» التي أصدرت حكمها في نوفمبر (تشرين الثاني)، بموجب القانون الصادر مؤخرًا، بسجنها ستة أعوام ومنعها من السفر لستة أعوام أخرى، وذلك استنادًا على اتهامات منها «التحريض على الفتنة الطائفية».

**مواجهة التطرف الدامي:** اتخذت المملكة العربية السعودية إجراءات شديدة لمواجهة التطرف العنيف فيها؛ فبعد موجة من الهجمات الإرهابية جرت أحداثها في عام 2015، بما فيها الهجمات على أماكن تعبد الشيعة، خفت وتيرة تلك الهجمات إلى حد كبير، وهو ما يعكس الحملة الحكومية الصارمة على الإرهاب والأفكار الداعمة له في الداخل. وقد عززت هذه الحملة في عام 2017 بدعم مُعلن من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الذي صرح، في أكتوبر (تشرين الأول) من العام نفسه، أنه وجيل الشباب يسعون إلى العودة إلى «الإسلام المعتدل المنفتح على العالم وعلى غيره من الأديان».

وفي أثناء المدة المشمولة بالتقرير، جابهت الحكومة الرسائل الفكرية والدينية للجماعات المتطرفة بعدة مبادرات منها «مركز الحرب الفكرية»، و«مركز المراقبة الرقمية للتطرف»، و«مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني»، و«المركز العالمي الجديد لمكافحة الفكر المتطرف». وينصب اهتمام هذه المراكز على مواجهة الفكر المتطرف والانقسامات الطائفية؛ وذلك بتعزيز ثقافة الحوار الوطني وتفسير الإسلام تفسيرًا معتدلًا منفتحًا. وفي ذلك، يهدف «مركز المراقبة الرقمية للتطرف»، بوجه خاص، إلى مكافحة مراسلات المتطرفين وتعبئتهم في وسائل الإعلام الحديثة، وعلى نحو تستهدف المراكز الأخرى مواقع التواصل الاجتماعي بوصفها منبرًا لبث رسائل الاعتدال والتسامح. كما واصلت الحكومة السعودية إعادة تدريب شيوخ الدين من خلال «مركز الحوار الوطني». وفي أكتوبر (تشرين الأول) 2017، صرح وزير الخارجية السعودي «عادل الجبير» بأن الحكومة قد سرحت عدة آلاف من الشيوخ لمشاركتهم في نشر التطرف. وعلى الرغم من تلك الجهود، لا يزال بعض من شيوخ الدين ينتهجون، في خطب الجمعة، خطابًا يسوده التعصب بإزاء غير المسلمين.

**التقدم المُحرز فيما يتعلق بالكتب المدرسية والمخاوف المستمرة بشأنها في السعودية:** لا تزال الحكومة السعودية، منذ ما يزيد عن 15 عامًا، تعالج مسألة المحتوى المتعصب في كتبها المدرسية الرسمية. وصارت عملية الإصلاح هذه أكثر انتظامًا بعد هجمات 11 سبتمبر (أيلول) 2001، التي أثارَت المخاوف الدولية بشأن نشر التعصب والعنف في المناهج السعودية. وعلى حين أعلنت الحكومة السعودية مرارًا إتمام مراحل بعد مراحل في إصلاح كتبها المدرسية، إلا أن العملية تظل مستمرة وغير مكتملة. وفي أكتوبر (تشرين الأول) 2017، وفي لقاء مع «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، أعلن وزير التعليم السعودي «أحمد العيسى» نيته مراجعة كل الكتب المدرسية بحلول العام الدراسي 2018-2019، مضيفًا أن الوزارة تنوي الاعتماد على الكتب الإلكترونية في المقام الأول بحلول عام 2020.

ومن خلال المراجعة المنتظمة لمحتوى الكتب المدرسية السعودية، لمدة تزيد عن عشرة أعوام، توصلت «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» إلى وجود تقدم متواصل، وإن كان بطيئًا ومتدرجًا، نحو حذف الفقرات التي تحتوي على تحريض على الكراهية والعنف أو مراجعتها. غير أن تحليلًا أجرته «اللجنة الدولية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) للكتب المدرسية الدينية للعام الدراسي 2017-2018 قد كشف عن استمرار وجود بعض من أشنع المحتويات التي تُروَّج للعنف والتعصب، وهو المحتوى الذي ظنت اللجنة أنه قد حُذِف. ويتضمن ذلك المحتوى لغة تسمح بإعدام المرتدين ومن يستهزئون بالله أو بالنبى، دون توبة منهم عما فعلوا، ويُفسر الجهاد بأنه يشرح الجهاد على أنه حرب متصلة على الكفار، ويصف المسيحيين بالكاذبين، كما يصف اليهود بالراغبين في إبادة الإسلام، ويدعو قادة المسلمين إلى محاربة الخارجين حتى يلقوا. كما احتوت تلك الكتب على



إشارات مهينة إلى الزرادشتيين، والصوفية، والشيعية، والمشركون، والمبشرين بغير الإسلام، والمثليين جنسيًا، والنساء اللاتي لا يرتدين الحجاب.

كذلك، في عام 2017، أثارت جماعات حقوق الإنسان المخاوف بشأن تدريب المعلمين السعوديين وإلقاء الدروس في الفصول الدراسية. وبالنظر في الخطى المتسارعة التي يمضي بها الإصلاح الذي قادته الحكومة في أثناء المدة المشمولة بالتقرير، فقد أقر المسؤولون السعوديون بأهمية الدور الذي يؤديه المعلمون في تنفيذ ذلك الإصلاح. ووفق ما تفيد به تقارير الحكومة السعودية، أتم 200 معلم برنامجًا ترعاه الحكومة للتطوير المهني في الولايات المتحدة في العام الدراسي 2016-2017، وهو البرنامج المزمع أن يتمه 450 معلمًا ومدير مدرسة آخرون في العام الدراسي 2017-2018، على حين يتلقى غيرهم من المشاركين في البرنامج تدريبهم في أوروبا. أما على الصعيد الداخلي، فيواصل «مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني» تدريبه معلمي الدراسات الإسلامية. إلى جانب ذلك، ووفق ما صرح به المسؤولون السعوديون، يُجرى تسريح المعلمين، في هذا النظام التعليمي الشديدي المركزية، ممن لا يلتزمون باتباع المناهج المطورة حديثًا والتي تتسم بمساحة أكبر من التسامح.

كما لا تزال المخاوف قائمة بشأن بث التعصب خارج البلاد من خلال المواد التعليمية السعودية القديمة، وبخاصة بعد ورود التقارير بأن «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام» قد استعان بتلك الكتب المدرسية السعودية في عام 2015. وفي هذا الشأن، صرح المسؤولون السعوديون بأنهم قد طلبوا من مؤسساتهم في الخارج إعادة جميع تلك الكتب القديمة، وأرسلوا إليهم بدلًا منها كتبًا مُنقّحة جديدة، ولكن عددًا غير معلوم من هذه المواد لا يزال، وفق التقارير، قيد التداول إلى الآن. وقد صدر في السنوات الأخيرة مرسوم ملكي يحظر تمويل المدارس الدينية والمساجد والأديبات الداعية إلى الكراهية وغيرها من الأنشطة التي تساعد على نشر التعصب والعنف، خارج المملكة العربية السعودية. وفي يناير (كانون الثاني) 2018، أي بعد انتهاء المدة المشمولة بالتقرير، وافقت الحكومة السعودية على نقل إدارة «المسجد الكبير» العتيق في بروكسل إلى السلطات الإسلامية المعنية في بلجيكا، وذلك بعد سنوات من الدعاوى التي راجت بشأن بث التطرف الدامي من المسجد الذي كانت السعودية تدير شؤونه. ووفق ما تفيد به التقارير، فإن الحكومة السعودية بصدد اتخاذ إجراء مماثل فيما يتعلق بالمساجد والمدارس الدينية التي ترعاها في دول أخرى في مختلف أرجاء العالم.

**المرأة والحريات الدينية:** على الرغم من إعلان الحكومة السعودية عن أعمال إصلاح مُبشّرة بشأن حقوق المرأة ومشاركتها المجتمعية، لا تزال الأوضاع الحقوقية للمرأة، بما فيها الحريات الدينية، تتأثر سلبيًا بفعل اتباع الدولة نظامًا شرعيًا غير مُقنّن في جزء كبير منه، وهو النظام القائم على المذهب الحنبلي. وتخضع حقوق المرأة للتقييد بخاصة بفعل نظام الولاية الذي تقوم على إنفاذه المحاكم الشرعية، بغض النظر عن ماهية الدين الذي تنتسب إليه المرأة المعنية، وهو النظام الذي يقوم بدوره على التفسير الذي تعتمده الحكومة بشأن الآية القرآنية التي تصف الرجال بأنهم «قوّامون على النساء». فليس للمرأة السعودية، بموجب هذا النظام، وضع قانوني مكافئ لوضع الرجل، ويلزمها من ثم طلب الإذن من وليها لتتمكن من استصدار جواز السفر، والزواج، والسفر خارج البلاد؛ بل ولتحصل على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات، في بعض الأحيان.

وقد وقّع الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، في أبريل (نيسان)، مرسومًا ملكيًا يُوجّه الوزارات إلى السماح للمرأة بالحصول على الخدمات الحكومية دون إذن من وليها ما لم يكن ذلك لازمًا بمقتضى اللوائح الحكومية التي تتسق مع أحكام الشريعة. كما دعا المرسوم هذه الوزارات إلى تقديم قائمة بالإجراءات التي تتطلب الحصول على إذن سابق من ولي الأمر؛ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من تاريخه. وحتى انتهاء المدة المشمولة بالتقرير، لم تبيين حدود النطاق الكامل لإنفاذ هذا المرسوم. وقد صرح مسؤولون في الحكومة السعودية بأن المرأة ستحظى بقدر أكبر من حرية الحصول على الخدمات الاجتماعية والمصرفية

والعملية والصحية والتعليمية دون الحاجة إلى موافقة وليها، وإن كانت ستظل بحاجة إلى تلك الموافقة للحصول على جواز السفر والسفر إلى الخارج.

أما قانون الأحوال الشخصية فتُنظّمه المحاكم التي تتبع المذهب الحنبلي أو الجعفري في حالة الشيعة. لكن المحاكم الشيعية محدودة العدد، ولا توجد إلا في محافظتي القطيف والأحساء، في المنطقة الشرقية. ووفق تفسير الشريعة الذي تعتمده المحاكم السعودية، فإن شهادة المرأة تعادل نصف شهادة الرجل، ويستطيع الرجال تطليق زوجته دون سبب أو نفقة، ويُسمح كذلك بزواج الأطفال. كذلك، وعلى الرغم من أن الحكومة السعودية قد جرّمت العنف الأسري في عام 2013، إلا أنه لا يزال باستطاعة أي محكمة من المحاكم أن تُدين المرأة وتحاكمها قانوناً على تهم مثل «النشوز». كما تداول «مجلس الشورى»، في عام 2017، مشروعات قوانين من شأنها تحديد السن القانونية للزواج بخمسة عشر عامًا، ومنح المرأة السعودية حقوقاً مكافئة لحقوق الرجل فيما يتعلق بتجنيس أبنائها. لكن لم يُنفذ أي قانون من تلك القوانين حتى انتهاء المدة المشمولة بالتقرير.

### السياسة الأمريكية

وطدت إدارة الرئيس ترامب، في العام الأول من ولايته، أوامر العلاقات مع السعودية، مع تشديد الرئيس دونالد ترامب وغيره من مسؤولي إدارته على دعمهم للمملكة العربية السعودية في صراعاتها الإقليمية ضد المد الإيراني ومجابهتها الإرهاب والتطرف. وفي مكالمة هاتفية مع الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، في يناير (كانون الثاني) 2017، أكد الرئيس ترامب على «الصداقة التاريخية والشراكة الإستراتيجية» بين البلدين، وشدد على أهمية مواجهة القلاقل التي تسعى إيران إلى إحداثها، وعبر كذلك عن دعمه لـ «رؤية السعودية 2030»؛ وهو برنامج التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي يحمل بصمة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

كما أجرى الرئيس ترامب ووزير الخارجية ريكس تيلرسون زيارة إلى المملكة، في مايو (أيار) 2017، حيث عُقدت «قمة الرياض»، وفيها وقّع الرئيس ترامب والملك سلمان [إعلان الرؤية الإستراتيجية المشتركة](#)؛ وهو الإعلان الذي يرسم خارطة مستقبل العلاقات الإستراتيجية بين البلدين، بما فيها التركيز على مكافحة التطرف العنيف ووقف تمويل الإرهاب وتوسيع نطاق الشراكات الأمنية الإقليمية بينهما. كما وقع الزعيمان اتفاقاً للدفاع تضمن مبيعات بقيمة تناهز 110 مليارات دولار من المعدات والخدمات الدفاعية. كذلك، دعا الرئيس ترامب، في [ملاحظاته](#) التي أبدأها في أثناء القمة، دول الشرق الأوسط إلى مواجهة «أزمة التطرف الإسلامي والجماعات الإرهابية الإسلامية التي تستمد روحها منه»، وكذا إلى تهيئة المنطقة لتكون مكاناً «ينعم فيه كل إنسان، رجلاً كان أو امرأة، وبغض النظر عن دينه أو عرقه، بالعيش الكريم مع الأمل». وفي القمة ذاتها، دشّن الرئيس ترامب والملك سلمان وغيرهما من القادة «المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف» ليقوم على تنسيق الجهود الدولية في مجابهة الإرهاب على شبكة الإنترنت. وفي يونيو (حزيران)، صرّح وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون بأن وزارة الخارجية قد طلبت أن يستعيد «المركز» الكتب المدرسية التي تروّج للتعصب وأن يستبدلها بغيرها، وأن يضع كذلك معايير المساءلة في هذا الشأن.

وفي أغسطس (آب) 2017، وفي أثناء نشر «تقرير الحريات الدينية الدولية لعام 2016»، عبّر وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون عن [قلقه](#) بشأن أوضاع الحريات الدينية في المملكة العربية السعودية، واستشهد على ذلك بأعمال العنف التي تمارسها المملكة ضد غير المسلمين وإنفاذها أحكاماً جزائية قاسية بإزاء اتهامات شملت الردة والإلحاد وازدراء الدين والإساءة إلى الإسلام وغيرها، إلى جانب الهجمات على الشيعة وأعمال «التحيز والتمييز الاجتماعي التي تُمارس ضدهم على نحو مستمر».

وفي إيجاز لذلك التقرير، أشار مسؤول آخر في وزارة الخارجية إلى استخدام الحكومة السعودية «استخدامًا مُفرطًا أو جسيمًا» لقوانين مكافحة الإرهاب ضد الشيعة والملحدين.

كذلك، أعادت وزارة الخارجية الأمريكية تصنيف المملكة العربية السعودية كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC) في ديسمبر (كانون الأول) 2017، وأبقت مع ذلك على إعفائها من أي عقوبات، مشيرة إلى المصالح القومية المهمة التي تتضمن «الجهود الجماعية لمواجهة التطرف الدامي والإرهاب العابر للحدود وأمن الطاقة»، وفق ما يقتضيه القسم 407 من «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA). وعلى الرغم من ذلك الإعفاء، صرّحت وزارة الخارجية الأمريكية بأنها تتوقع من الحكومة السعودية إحراز «المزيد والمزيد من التقدم المُجدي بشأن الحريات الدينية». وقد وُضع هذا الإعفاء قيد النفاذ، منذ عام 2006، إلى أجل غير مسمى، وذلك عندما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة الأمريكية قد تمكنت، في مناقشاتها الثنائية الجارية آنذاك مع المملكة العربية السعودية، من تحديد عدد من السياسات وتوكيدها، من جملة السياسات التي تعمل الحكومة السعودية على «إجرائها وستواصل إجرائها بغرض تعزيز مساحات أكبر من حرية الممارسات الدينية وإبداء المزيد من التسامح إزاء الطوائف الدينية». كما توصلت «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية»، في أثناء مراجعتها تنفيذ تلك السياسات منذ ذلك الإعلان في عام 2006، إلى نتيجة مفادها أن عددًا من المجالات قد شهد إحراز تقدم، وإن كانت غيرها من المجالات لا تزال تتطلب عملاً كثيرًا. ويدخل ضمن هذه المجالات غير المكتملة وقف نشر المؤلفات التي تُروّج للتعصب والفكر المتطرف، ومراجعة الكتب المدرسية بهدف حذف المحتوى المتعصب منها، وكفالة الحق للجميع في ممارسة شعائرهم الخاصة، وتوفير القواعد واللوائح التي تتبعها المملكة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفي ديسمبر (كانون الأول) 2017، قدم الكونغرس الأمريكي مشروع القانون [H.R.4549](#)؛ «قانون إصلاح التعليم وتعزيز شفافيته في السعودية». ومن شأن هذا القانون، في حال سنّه، أن يُلزم وزير الخارجية الأمريكي بتقديم مراجعة سنوية بشأن المواد التعليمية السعودية، وفيها يُحدّد ما إن كان المحتوى المتعصب في تلك المواد قد حُذف بكامله، ويعرض بالتحليل لجهود الحكومة السعودية لاسترداد المواد التي وُزعت في السابق وتدميرها وإعادة تدريب المعلمين ووقف تصدير المواد التعليمية التي يسودها التعصب إلى العالم من حولها.